المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل نحو الا اذا كان الضمير
منفصلا فلا يقال زيدا ضربت على ان الضمير عائدا الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا
لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس
ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له
ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا
اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله
ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيدا ظننته قائما والضمير لزيد وكان قياس
هذا ان يجوز ايضا نحو زيد ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل
لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب
زيدا الا عمرو وما الاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو لضمير المضاف اليه ولاجل
الحكم ... قيل اما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا نحو في الفاعل
زيد لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله
صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت تجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا
وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر
وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر
نحو الذي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيدا الذي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه
زيد ضربت ومنع الفراء المسألتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم
للفاعل نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها
غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية
التأخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام
هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز ضربها غلام هند ضربت
كما اختار الفراء اذ السماع في المسألتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل
لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا
سيده وضرب زيد سيده فانه ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر
فلا يستنكر وكذا احترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو
العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما
بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها
فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما قبلها
من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل

بعد

بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها
لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها
لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها
فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا
الباب نحو قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة على مذهب المبرد كما يجيء
وقوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزء المتضمن
الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير
كالجزاء بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان
الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل نحو قوله وربك فكبر
واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من
هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتأويل
هذا كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه او بمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج
ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة
اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل
الا ما هو من جملته ويتأول على هذا ايضا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما عند سيبويه اذ المعنى عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا
وكذا يخرج نحو زيدا اضربنه او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما
تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا على ما قيل بتقدير فعل
مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه اي لو لم يشتغل بضميره لنصبه لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى
شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه
لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا
هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب
مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب
هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسرا لعامل بحيث لولا شغله بضمير
المفعول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك
اذ لا فارق وكان يجب ان لا يجوز المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما
قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم
يصلح وكان له محمل على غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا
مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته وهل اضربته للفعل محمل
اخر غير التفسير وهو كونه خبرا للمبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد فاما في نحو
ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل اخر اذ لو جعلناه خبرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)